روسيا في مواجهة الغرب

محمد حسن شعب

■ ،، موضوع الأسلحة الكيميائية، وضحاياها في غوطة دمشق شكلت مادة دسمة لوسائل الإعلام الدولية وخاصة الأمريكية والبريطانية والفرنسية وتحرك أوباما وكاميرون وهولند وبصلف أشبه بالحملة الإعلامية المزعومة التي قادها جورج دبليو بوش الرئيس الأميركي الأسبق عام 2002م الذي زعم يومها بخطر صدام حسين وأن العراق يمتلك ترسانة صاروخية قادرة على حمل الأسلحة النووية إلى كل مكان، بما في ذلك أوروبا و إسرائيل وشاركه يومها الجنون توني بلير وأقنعوا الغرب أن لا خيار للعالم من قيام تحالف دولي لضرب ترسانة السلاح النووي العراقي واتضح في الأخير أنها فرية بُنيت على أساس بحث طالب جامعي من المعارضة العراقية تقدم به لنيل النجاح في أحد المعاهد، وبني على خيال أن صدام حسين اشترى خام يورانيوم من النيجر، والكلام مجرد كذب لا أساس له وما أشبه اليوم بالبارحة وخطاب أوباما وبلاغته الأكاديمية وانذاراته بالخطر القادم من السلاح الكيماوي الذي فتك به بشار الأسد شعبه في غوطة دمشق يعتبر تهديداً للأمن القومي الأميركي.

وتبعه بنفس الصلف ديفيد كاميرون رئيس الحكومة البريطانية وفرانسو هولند الرئيس الفرنسي هذا الجنون الإعلامي قابله تصلب بوتين، بحيث عقد مؤتمره الصحافي في مدينة سان بطرسبورج، على هامش قمة الـ20 وأكد أن الولايات المتحدة إن هي أقدمت على ضرب سوريا فذلك يعتبر خرقاً للقانون الدولي واعتداء على دولة ذات سيادة، وأكد يومها وأوباما في نفس القصر الذي عُقدت فيه محادثات الدول العشرين أن روسيا أرجأت تسليم صواريخ اس 300، ولكن إذا ما اصرت الولايات المتحدة على تنفيذ الضربة ضد سوريا فلا خيار أمام روسيا من تسليم الدفاعات الجوية اس 300 وسواها من سبل الدفاع عن سوريا بناءً على الاتفاقيات المعقودة مع روسيا.

بوتين أشعر أوباما وسواه من قادة حلف شمال الأطلسي أن روسيا عاقدة العزم على الدفاع عن سوريا، وهي رسالة واضحة لا لبس فيها وهو ما فرمل للتوجه الاطلسي وخاصة للولايات المتحدة بل اعطانا نموذجاً جديداً لمعنى التوازن الدولي، ودوره في حماية السلم والاستقرار الدوليين، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتراجع خطوات قبل أن تقدم على خطوة باتجاه الحرب، لا سيما وأوباما داعية الحقوق الدولية والحاصل على جائزة نوبل، تحول إلى مصاص دماء، على غرار سلفه جورج دبليو بوش الذي فتك بأكثر من مليون طفل عراقي ومثلهم من أفراد القوات المسلحة والأمن والأبرياء.

اسفر الحادث عن سقوط 21 قتيلاً وجريحاً

أميركا تشهد أخطر اعتداء داخلي يستهدف قواتها البحرية

واشنطن/(اف ب)

ادى اطلاق نار في مبنى مكاتب البحرية الأميركية في واشنطن أمس الأول إلى سقوط 13 قتيلا بينهم مطلق النار الذي لا تزال دوافعه غير معروفة فيما اصيب ثمانية اشخاص بجروح.

واطلاق النار هذا في وسط العاصمة الفدرالية يعتبر الحادث الاخطر ضد منشأة عسكرية أميركية منذ قتل 13 عسكريا في قاعدة فورت هود في تكساس عام 2009م.

واعلنت فاليري بارلاف مسؤولة مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي اي) المكلفة التحقيق أن مطلق النار الذي قتلته قوات الأمن اسود يدعى آرون الكسيس ويبلغ 34 عاما ويتحدر من فورت وورث في تكساس.

وكشفت شركة "هيوليت-باكارد" انه كان يعمل خبير معلوماتية لدى شركة تابعة لها مكلفة تحديث الانترنت لدى البحرية الأميركية ومشاة البحرية (مارينز).

وبحسب البحرية الأميركية فان آرون الكسيس خدم في البحرية بين 2007م و2011م وحصلت معه "سلسلة حوادث مرتبطة بسلوكه" اثناء هذه الخدمة كما قال مسؤول عسكري رفض الكشف عن اسمه لوكالة الصحافة الفرنسية.

ولا تزال دوافعه غير معروفة "وليس هناك أي سبب في هذه المرحلة يدفع إلى الاعتقاد بانه عمل إرهابي" كما قال رئيس بلدية واشنطن فنسنت غراي لكن بدون استبعاد هذه الفرضية بالكامل.

وقالت قائدة شرطة العاصمة الأميركية كاثي لانيير مساء أمس الأول: "نحن متأكدون الآن انه كان هناك شخص واحد مسؤول عن خسارة الارواح في المبنى".

وكانت السلطات حاولت طوال النهار التحقق مما اذا كان آرون الكسيس حظي بدعم شخص آخر متواطىء معه وهو اسود يبلغ طوله 1,75 متر وفي الخمسينيات من العمر كان يرتدي بزة خضراء وتم التعرف اليه عبر شريط فيديو. وهناك شخص ثالث ابيض كان موضع بحث في بادىء الامر ثم تبين أن لا علاقة له بالامر.

ومن البيت الابيض ندد الرئيس الأميركي باراك اوباما بعمل "جبان" وعبر عن اسفه لان البلاد تجد نفسها مجددا " في مواجهة اطلاق نار جماعي" استهدف هذه المرة عسكريين ومدنيين يوظفهم الجيش.

وأضاف الرئيس الأميركي: "انهم يعرفون خطر الانتشار في الخارج لكنهم واجهوا أمس عنفا يتعذر تصوره، لم يكونوا يتوقعون مواجهته هنا"، وامر بتنكيس الاعلام حتى مساء الجمعة.

وحلقت مروحيات فوق المنطقة حيث كانت سيارات الشرطة واجهزة الاسعاف تجوب المكان بينما قامت سفن بدوريات في نهر اناكوستيا القريب. وتمركز شرطيون وجنود عند كل مفترق طرق. كما عزز البنتاجون تدابيره الامنية على سبيل "الاحتياط" كما اعلن المتحدث باسمه جورج ليتل.

وعلقت الرحلات المغادرة من مطار رونالد ريغان الواقع على مسافة بضعة كيلومترات من المكان، لعشرات الدقائق بسبب اطلاق النار.

وتحدث وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل عن "يوم مأساوي" للجيش ولكل البلاد.

ودفع حادث أطلاق النار برلمانيين أميركيين مؤيدين لتعزيز قوانين بيع الاسلحة النارية إلى التعبير عن غضبهم.

وقالت عضو مجلس الشيوخ الديموقراطية ديان فينشتين: "يجب أن يتوقف الكونغرس عن التنصل من مسؤولياته وان يواصل نقاشا معمقا حول العنف الناتج عن الاسلحة النارية في هذا البلد".

كما عبرت الرئاسة الفرنسية عن "تضامن فرنسا الكامل" مع الولايات المتحدة.

وفي العام 2009م فتح الطبيب النفسي في الجيش الأميركي الميجور نضال حسن النار على عسكريين في قاعدة فورت هود العسكرية في تكساس ما ادى إلى مقتل 13 شخصا. واستلهم حسن مواقفه من تنظيم القاعدة وحكم عليه بالاعدام في اواخر اغسطس.

اعاصير قوية تضرب المكسيك

كمسيكو/اف ب

اجتاحت المكسيك امس رياح قوية مع هطول أمطار غزيرة إثر مرور عاصفتين استوائيتين اوقعتا 48 قتيلا على الاقل وتسببتا باكثر من 230 الف منكوب وعشرات آلاف النازحين. ولم يسبق أن تعرضت البلاد لعاصفتين من جهتين مختلفتين في الوقت نفسه منذ بدء تسجيل الاحوال الجوية.

ورغم أن العاصفة الاستوائية مانويل في المحيط الهادىء والاعصار انغريد من جهة خليج المكسيك هدأتا بعدما ضربتا المكسيك بفارق ساعات، لا تزال سرعة الرياح تتجاوز 60 كلم في الساعة فيما تحول الامطار الغزيرة دون تسهيل مهمات فرق الاغاثة.

وفي كل انحاء البلاد تقريبا- ثلاث ولايات فقط من اصل 32 لم تضربها العاصفة- اوقعت الفيضانات وانزلاقات التربة وارتفاع منسوب الانهار ضحايا وادت إلى تضرر العديد من المنازل. وتفقد الرئيس المكسيكي انريكي بينيا نييتا مساء الاثنين منتجع اكابولكو السياحي على المحيط الهادىء حيث هناك حوالى 40 الف سائح مكسيكي واجنبي عالقون.

واغلقت طرقات ومطارات وسيتقى كذلك حتى مساء الثلاثاء على الاقل كما قالت السلطات، فيما غمرت المياه احد الاحياء الراقية في المدينة. وقال حاكم المدينة انه تم اتخاذ اجراءات لايواء السياح الذين ينتظرون اعادتهم إلى بلدانهم.

وفي هذه المدينة التي جاء اليها العديد من المكسيكيين لقضاء نهاية الاسبوع المصادف مع عيد الاستقلال، اوقعت العاصفة مانويل 19 قتيلا فيما كانت اعمال الاغاثة معقدة في بعض الاحياء. واشتكى السكان الذين لجأوا إلى سطوح منازلهم منذ ساعات من الاهمال الذي يواجهونه.s

حدث الساعة

السودان.. ونهاية الصراعات

إسكندر المريسي

■ ،، يرى كثير من المتابعين للأوضاع الجارية في السودان أن ما قاله الرئيس عمر حسن البشير خلال اليومين الماضيين بأن العام القادم سيشهد نهاية للصراعات المسلحة في البلاد، إنما يعكس في الحقيقة والواقع وعياً مسبقاً بوجود جهد محلي لإنهاء تلك الصراعات التي أرهقت الأمن والاستقرار في ذلك البلاد لحقب تاريخية مختلفة ودائماً ما كانت نتائج الحروب الداخلية ودوائرها المتكررة لا غالب فيها ولا مغلوب بين المتصارعين والمتقاتلين، لكن الوطن كان يدفع ثمن تلك الحروب الذي تجري فيه حرب بسبع ولايات من جملة ولاياته السبع عشرة كانت في صراع ومواجهات دائمة أثرت على الشعب وعلى الحكومة والمعارضة وأضعفت السودان كدولة ودائماً ما كان العامل الخارجي يغذي النزاعات بهدف زعزعة الأمن والاستقرار.

فإلى أي مدى يمكن أن يكون ما قاله الرئيس السوداني كلاماً واقعياً وليس تفاؤلاً بأن الصراعات القبلية والأثنية والتمرد بكافة أشكاله وأنواعه ستنتهي وخاصة ما يدور ويجري في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

فـ(دارفور) الواقعة في الغرب تشهد نزاعاً مسلحاً منذ عشر سنوات بين الحكومة ومتمردين ينتمون للإقليم، والجنوب أيضاً لطالما شهدت حروباً عدة وحتى بعد استقلال جوبا ظل التوتر قائماً بين الجانبين وما نتج عن ذلك من ضحايا بشرية وأضرار وخسائر مادية وقبلها كانت الحركة الشعبية والقوات الحكومية ناهيك عن الاقتتال المتجدد بين القبائل في دارفور ونزاعات دائماً ما تنشب لتشمل معظم ولايات السودان.

ولو تركت للحكومة والمعارضة بعيداً عن التدخلات الخارجية فرصة للحلول العملية لكان الوضع أفضل حالاً مما هو عليه في الظرف الراهن، لأن جزءاً كبيراً من الاضطرابات التي يشهدها السودان تتدخل فيها أياد خارجية إقليمية ودولية.

وإن كان الرئيس البشير يتوقع فعلاً نهاية مشاكل بلاده قريباً فإن تلك المشاكل بحاجة إلى تضافر الجهود الوطنية المخلصة لإخراج السودان من أتون تلك الصراعات المؤلمة التي لا تزال البلاد تتلظى بلهيبها إلى اليوم.

الدستور المصري.. مسلسل من الإخفاقات والتجارب

القاهرة /سبأ/تقرير/ابوبكر عباد

يشكل صياغة دستور جديد لجمهورية مصر العربية وهي الدولة الأكبر في المنطقة والأكثر تأثيراً في المحيط الجغرافي جدلاً طويلا، وقد اخذ أبعاداً مختلفة فسرها الكثير من الفقهاء الدستوريين المصريين بأنها ساهمت في زيادة الانقسام والاستقطاب الحاصل بين القوى السياسية المصرية بعد ثورة يناير.

وبدأ المسلسل الطويل لكتابة الدستور المصري بعد تنحي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في الحادي عشر من فبراير 2011م، واستحواذ المجلس العسكري على الحكم الذي شكل بدوره لجنة لصياغة تعديلات دستورية لإصدارها ضمن إعلان دستوري وكانت برئاسة المستشار المصري الشهير طارق البشري.

وكان استفتاء 19 مارس 2011م، الذي كان أولى محطات استقطاب الشعب المصري بين (نعم) لمواد الإعلان الدستوري التي صاغتها لجنة البشري، والتي حصلت على موافقة بنسبة (77.2)% بمشاركة أكثر من ثمانية عشر مليون ناخب مصري، وأيده تيار الإسلام السياسي، وبين (لا) التي أيدتها التيارات المدنية والليبرالية وغيرها من التيارات الأخرى التي كانت ترى ضرورة بدء الفترة الانتقالية بصياغة دستور جديد لما بعد ثورة يناير.

وبناء على إعلان مارس الدستوري استكملت المرحلة الانتقالية بتجاذبات القوى السياسية التي زاد انقساماتها واستقطابها للشارع المصري، وسيطرت الاتفاقات المباشرة وغير المباشرة مع المجلس العسكري برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي على المشهد الانتقالي، بعدها تم الاتفاق على قانون الانتخابات التي قامت عليه انتخابات مجلسي الشعب والشورى نهاية العام 2011م، واستحوذ تيار الإسلام السياسي لحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي على الأغلبية المريحة في المجلسين.

وكانت من أولويات البرلمان المصري الجديد تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور، وذلك بحسب ما نص عليه إعلان مارس 2011م الدستوري، الذي نص على أن يقوم أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية من 100 عضو لكتابة دستور جديد، ومن هنا احتد الخلاف السياسي بين قوى التيار الإسلامي التي تهيمن على البرلمان، وهيمنت بالضرورة على قوام الجمعية التأسيسية "الأولى"، وبين القوى السياسية الأخرى التي تمثل التيارات المدنية والليبرالية واليسارية.

وفي ضوء ذلك شكلت الجمعية التأسيسية "الأولى" لصياغة الدستور في مارس 2012م باستحواذ واضح للتيار الإسلامي، مما استفز القوى الأخرى التي لجئت إلى القضاء الذي بدوره قام بحلها بقرار المحكمة الدستورية العليا في إبريل 2012م باعتبارها غير دستورية، ولا تمثل أطياف وفعاليات وقوى الشارع المصري.

تلى ذلك تشكيل الجمعية التأسيسية "الثانية" بعد اتفاق القوى السياسية مع المجلس العسكري على آلية اختيار نسب التمثيل في الجمعية، وتم انتخاب الجمعية من قبل البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى أول يونيو 2012م.

وجاءت مفاجأة المحكمة الدستورية العليا المصرية بإصدار قرارها بحل مجلس الشعب بكامله وفق حيثياتها التي نصت بعدم دستورية قانون الانتخابات.

بينما حكم الدستورية المصرية بحل مجلس الشعب لم يوقف الجمعية التأسيسية "الثانية" من استكمال أعمالها التي تبلورت عنها مسودة دستور مكون من 236 مادة، كما ان الانسحابات الكبيرة للكنائس المصرية و18 عضواً يمثلون التيار الليبرالي من عضوية الجمعية، والذي أسهم في فقدانها جزء ليس بقليل من تمثيلها للمشهد المصري لم يعيقها أيضاً من استكمال الدستور الذي سلمته في نوفمبر 2012م إلى الرئيس السابق محمد مرسي الذي بدوره دعا الشعب المصري إلى الاستفتاء عليه في 15 ديسمبر 2012م، وحصل على موافقه بنعم بنسبة (63.8)% ومعارضة (36.2)%.

وجاءت الأحداث الدراماتيكية لما بعد 30 يونيو وأعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع المصري تعطيل العمل بدستور 2012م مؤقتاً حتى عرضه على هيئة من الخبراء وتعديله.

مما اقتضى تشكيل لجنة جديدة سميت بـ"لجنة الخبراء" في 20 يوليو الماضي بقرار من الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور، وتكونت من عشرة أعضاء من الهيئات القضائية وفقهاء الدستور لدراسة دستور 2012م واقتراح التعديلات.

وتقدمت لجنة الخبراء باقتراحات عدة تمثل أهمها بإلغاء مجلس الشورى، وإلغاء نسبة 50% عمال وفلاحين، وإلغاء المادة 219 المثيرة للجدل والمفسرة للمادة الثانية من الدستور، بالإضافة إلى اعتماد النظام الفردي في الانتخاب بدلاً من النظام المختلط بين الفردي والقائمة.

تبع ذلك تشكيل الرئيس المصري المؤقت لجنة الخمسين في الأول من سبتمبر الجاري وهي التي تعمل حاليا وتكونت من 50 شخصية تمثل كافة أطياف المجتمع المصري لدراسة مقترحات لجنة الخبراء وإعداد التعديلات المقترحة تمهيداً لطرحها في استفتاء عام.

ويستمر عمل لجنة الخمسين 60 يوماً تنتهي بالاستفتاء علي التعديلات الجديدة، وقد أقرت اللجنة أن تصدر قراراتها في المسائل الإجرائية بأغلبية الحاضرين من الأعضاء الأساسين بحيث تصدر قراراتها المتعلقة بنصوص الدستور بالتوافق، وفي حالة الخلاف يؤجل النقاش لمدة 24 ساعة ثم يعرض الأمر على اللجنة لاتخاذ قرار نهائي، وفي حال تعذر التوافق حول أي نص من نصوص الدستور يحسم الأمر بأغلبية (75)% ممن لهم حق التصويت.

ويثار حاليا في لجنة الخمسين جدلا حول ماهية الصلاحيات الممنوحة لها، هل تقوم بالقيام بالتعديلات على دستور 2012م، أم تقوم بصياغة دستور جديد.

وفي ذلك يعلق نقيب المحامين المصريين سامح عاشور " هل نحن نصنع دستورا جديدا أم نجري تعديلا محدودا لدستور 2012م، فالثورة ضد الدستور الذي صدر بإرادة الاستحواذ والإبعاد، ويجب الانحياز لرغبة الشعب في صياغة دستور جديد، ونفرق بين الدستور المنحة والدستور الحق".

فيما أكد المتحدث الرسمي باسم لجنة الخمسين لتعديل وصياغة الدكتور محمد سلماوي أن الدستور القادم سيشمل موادا تُحد من سلطة رئيس الجمهورية، التي كانت مُطلَقة في دستور 1971، فضلا عن وجود مواد لضمان محاسبته، وكيفية تغييره بآلية محددة إذا أخطأ أو انحرف عن المسار المرجو، فيما يرى البعض هذه التصريحات مؤشرا للتوجه نحو إعادة صياغة دستور جديد ومختلف عن دستور 2012م.